دولـــة قطـــر
State of Qatar

مشروع بيان
دولـة قطـر

في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لدعم تنفيذ الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة

نيس – الجمهورية الفرنسية | 9 – 13 يونيو 2025، باستضافة مشتركة من جمهوريتي كوستاريكا وفرنسا

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور،

في البداية، تتقدم دولة قطر بخالص الشكر والتقدير إلى حكومتي جمهورية فرنسا وجمهورية كوستاريكا على استضافتهما المشتركة لهذا المؤتمر الرفيع المستوى، كما نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ولسعادة الأمين العام على حرصهم المستمر على إبقاء قضية المحيطات في صلب جدول أعمال التنمية المستدامة.

إن المحيطات لا تمثل فقط شريان الحياة على كوكبنا، بل تؤدي دوراً مركزياً في تنظيم المناخ، وتوفير الغذاء، وضمان الأمن البيئي والاقتصادي. إلا أنه بالرغم من هذه الأهمية الجوهرية، لا تزال المحيطات تتعرض لضغوط غير مسبوقة تتطلب استجابة دولية عاجلة. وفي هذا السياق، ترحب دولة قطر بموضوع هذا المؤتمر تحت شعار:

"تسريع العمل وحشد جميع الأطراف من أجل حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام"، وتؤكد دعمها الكامل لجهود تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار التزامها الوطني، اتخذت دولة قطر إجراءات نوعية لحماية مواردها البحرية والساحلية، من أبرزها، معالجة وصلت لنسبة 100٪ من مياه الصرف الصحي إلى الدرجة الثالثة، ومنع تصريفها في البحر بموجب القانون البيئي، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة والصناعة فقط، وإعلان 20٪ من شواطئ الدولة محميات طبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الأمن الغذائي البحري وخفض معدلات الحموضة والملوحة.

كما تعكس الاستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية، التي أطلقتها دولة قطر في يناير 2024 التزامنا الراسخ بالحفاظ على البيئة البحرية وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وكجزء من أهدافنا الاستراتيجية في مجال الاستدامة البيئية، نهدف إلى حماية 30٪ من المناطق البحرية واستعادة 30٪ من المواطن الطبيعية المتدهورة

بحلول عام 2030. وتؤكد هذه الجهود حرصنا على صون التنوع البيولوجي، وضمان الاستخدام المستدام لموارد المحيطات، والمساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف العالمية الواردة في الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة. إننا ندرك أن صحة بحارنا ضرورية ليس فقط لاستدامة بيئتنا، بل أيضاً لقدرتنا الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد.

وفي إطار تعزيز التزامها بحماية البيئة البحرية، أطلقت دولة قطر استراتيجية وزارة البيئة والتغير المناخي 2024–2030، في نوفمبر 2024، والتي ترتكز على أهداف طموحة تشمل حماية 30٪ من المناطق الجزرية والساحلية، واستعادة المواطن البيئية المتدهورة، وصون التنوع البيولوجي البحري بما في ذلك الأنواع المتوطنة والمهددة بالانقراض.

كما تتضمن الاستراتيجية أكثر من 100 مشروع بيئي، وتعزز التنمية الخضراء، وممارسات الاقتصاد الدائري وتدعم الجهود المؤسسية والمجتمعية لضمان استدامة النظم البيئية البحرية.

و تهدف الاستراتيجية كذلك إلى دراسة التغيرات المناخية، ودعم الحلول المبتكرة، وتطبيق الإجراءات الفعالة للتخفيف من تأثير تغير المناخ، وتطوير تدابير التكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية، والتأكد من تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية، إضافة إلى تعزيز الاقتصاد الدائري وإعادة استخدام الموارد والنفايات، وتعزيز مبدأ الاستدامة البيئية والاستثمار في مقومات التنمية الخضراء، وتشجيع الحفاظ على الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة وتطبيق مبدأ الاستدامة في البنية التحتية واستخدامات الأراضي.

وبينما نستعد لاعتماد "خطة عمل نيس من أجل المحيط"، تؤكد دولة قطر أهمية تبني نهج قائم على النتائج، يرتكز على العلم والابتكار والتمويل، وتسريع تنفيذ العمليات الجارية التي تدعم حفظ المحيطات واستخدامها المستدام.

نُشيد بالفعاليات الخاصة المصاحبة لهذا المؤتمر، لا سيما قمة الاقتصاد الأزرق في موناكو، وقمة القدرة الساحلية في نيس، ومؤتمر علوم المحيط، والتي تمثل ركائز أساسية نحو عمل علمي وتمويلي منسّق.

كما نعيد تأكيد دعمنا لمخرجات مؤتمر المحيطات لعام 2017، خاصة ما يتعلق بضرورة الاستباق في التصدي للمهددات الصحية المرتبطة بالبيئة البحرية، التقليل الجذري من جميع أشكال التلوث البحري، الإقرار بأن تغير المناخ هو التحدي الأكبر في عصرنا، وأن صحة المحيطات ضرورية لتنظيم المناخ ودورة الكربون والأكسجين والأمن الغذائي.

وترحب دولة قطر بإشراك جميع الفاعلين، من منظمات دولية، ومؤسسات بحثية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، وشعوب أصلية، ومجتمعات محلية، في هذا المؤتمر، وتؤمن بأهمية الشراكات المتعددة الأطراف لإيجاد حلول شاملة وفعالة.

كما نؤيد عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وندعم التنفيذ الفعال لجميع الأطر الدولية ذات الصلة.

~~وتؤكد دولة قطر التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الدولي، كما تجدد استعدادها لإقامة شراكات نوعية – على غرار التعاون القائم مع جمهورية البرتغال في مجالات الأمن الغذائي والعلوم البحرية والتنمية الزراعية.~~

فلنتحرك معاً وبمسؤولية مشتركة نحو محيطات صحية ومستدامة، فهي ليست مجرد مورد مشترك، بل مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعاً.

وشكراً.